الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٥
المعقودة يوم الاثنين
٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

الرئيس : السيد مونغبي (بنـن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)
البند ٩٣ من جدول الأعمال : التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)
البند ٩١ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
(أ) التجارة والتنمية (تابع)
(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)
(و) التصحر والجفاف (تابع)
(ي) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)
البند ٩٥ من جدول الأعمال : التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)
(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)
(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

المحتويات ../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.2/48/SR.45
15 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المحتويات (تابع)

البند ٩٦ من جدول الأعمال : المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (تابع)
البند ١٠٠ من جدول الأعمال : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)
البند ١٠١ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)
البند ١٠٢ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع)
البند ١٠٣ من جدول الأعمال : التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها (تابع)
البند ١٠٤ من جدول الأعمال : تنمية الموارد البشرية (تابع)
البند ١٠٥ من جدول الأعمال : تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها (تابع)
البند ١٦٩ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع)
البند ١٧١ من جدول الأعمال : تقديم مساعدة عاجلة من أجل الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع)
البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ (تابع) (A/46/689)

١ - السيد هيز (ايرلندا): قال إن وفده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي قدمته بلجيكا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في الجلسة ٤٣ للجنة. وأضاف قائلا إن وفده يعتقد أن برنامجا للتنمية ينبغي أن يكون وثيقة عملية ومتوجهة نحو الفاعلية وقادرة على أن تحظى بتقدير الرأي العام واهتمامه. وقال إنه كي يكون برنامج التنمية فعالا على نحو كامل يجب أن يشجع مشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

٢ - واستأنف يقول إنه لا توجد تنمية مستدامة دون ديمقراطية. فالتنمية المستدامة تستلزم الدعم الفعال من شعوب العالم المتقدم النمو والعالم النامي.

٣ - ومضى يقول إن برنامج التنمية الشامل ينبغي أن يعالج مسألة هامة هي ما يُكتسب من السلم. وقال إنه نظرا لأن الميزانيات العسكرية استهلكت الموارد التي كان ينبغي تخصيصها لتحسين حياة ملايين البشر، فإن النشاط العسكري أسهم على نحو مباشر في الفقر. وأضاف إن المقارنة بين المبلغ الذي ينفق على المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العسكرية التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تبعث على اليأس. واستنتج قائلا إن على الدول الأعضاء أن تخصص جزءا من الموارد التي أطلقت بنتيجة تخفيض النفقات العسكرية للأغراض التي يمكن أن تستفيد منها جميع شعوب المعمورة.

٤ - السيد جيرفيه (كوت ديفوار): قال إن برنامجا للتنمية ينبغي أن يقترح حلولا قادرة على تغيير اتجاه التدهور الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما في افريقيا. وأردف يقول إن أكثر من ٥٠٠ مليون افريقي يعتمدون على الزراعة والأنشطة الرعوية لبقائهم. واستنتج قائلا إنه لكي تكون المساعدة المقدمة إلى افريقيا فعالة ينبغي أن تشجع التنوع الزراعي لتعزيز الكفاية الذاتية في الأغذية، وذلك هو الشرط الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان هذه القارة. وقال إن هذه المساعدة ينبغي أن تغير ميل البلدان الافريقية إلى استيراد السلع الأساسية بدلا من إنتاجها بنفسها. وقال إن برنامجا للتنمية ينبغي، باختصار، ألا يقلل من أهمية الزراعة بالنسبة للانتعاش الاقتصادي في افريقيا.

(السيد جيرفيه، كويت ديفوار)

٥ - واستأنف قائلا إنه في حين أن فرادى البلدان مسؤولة بصورة رئيسية عن تعزيز انتعاشها الاقتصادي، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي ألا تقطع أو تحجب بالكلية. وقال إن على البلدان المتقدمة النمو أن تزيد من هذه المساعدة بحيث تبلغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وقال إنه، في نفس الوقت، يجب أن تعالج مشكلة الديون الخارجية الهائلة لافريقيا. وقال إن نهاية الحرب الباردة جعلت من الممكن تخصيص جزء من الموارد الضخمة التي أطلقت من جراء نزع السلاح للتنمية الاقتصادية الافريقية.

٦ - واستنتج قائلا إن هذه الاقتراحات القليلة لا تستنفد الحلول لمشكلة التخلف، التي لا يوجد لها حل شامل. وقال إنه مهما كانت استراتيجيات مكافحة تلك المشكلة محكمة التصميم، فهي تحتاج إلى موارد كافية، ويجب أن يعالج برنامج التنمية مسألة كيف وأين يمكن إيجاد المساعدة الإنمائية.

٧ - السيد دي روخاس (مراقب المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية): قال إن مجلس أمريكا اللاتينية أحاط علما مع الارتياح، في اجتماعه المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بالوثيقة الخاصة بوضع برنامج للتنمية التي أعدتها الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لمؤتمر القمة الايبري - الأمريكي الثالث لرؤساء الدول والحكومات. وقال إن تلك الوثيقة تحتوي على اقتراحات محددة في مجالات التجارة الدولية، والنقد والتمويل، والتنمية الاجتماعية، والتكنولوجيا والتنافس، والبيئة والتنمية.

٨ - وأردف يقول إن برنامجا للتنمية ينبغي أن يعالج الجوانب المؤسسية للتجارة الدولية. وقال إنه بوجود منظمة جديدة متعددة الأطراف للتجارة أو بعدم وجودها، ينبغي أن يكون برنامج العمل المقبل لأية مؤسسة مع صلاتها بمنظومة الأمم المتحدة جزءا متكاملا من برنامج التنمية. وقال إن العلاقات المتبادلة بين المسائل النقدية والمالية والتجارية ينبغي أن تظهر في تلك الوثيقة. وقال إنه بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انضمت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية إلى الدعوة إلى إجراء دراسة متعمقة للدور المستقبلي لهاتين المؤسستين، مع مراعاة التغييرات التي حدثت في العلاقات الدولية والحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. وقال إن الدور المستقبلي لمؤسسات بريتون وودز ينبغي أن يكون تسهيل الإصلاحات، ومعالجة الاحتياجات المحددة للاستثمار، وتمويل البرامج الاجتماعية المنحى للتنمية، لا سيما في البلدان النامية.

(السيد دي روخاس)

٩ - ومضى يقول إن إجراء حوار بشأن هذه المسائل سيكون دلالة واضحة على إحراز تقدم باتجاه وضع استراتيجية فعالة حقا لتقاسم التنمية. وقال إن الأمم المتحدة هي المنبر الوحيد لمثل هذا الحوار، وإن وضع برنامج للتنمية ينبغي، لذلك، أن يرتبط بإعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وخصوصا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الهيئة التي تنسق السياسات والاستراتيجيات.

١٠ - واستأنف يقول إن ازدياد الفقر والتهميش على الصعيد الدولي سيعرض السلم والأمن الدوليين للخطر ما لم تتخذ تدابير فعالة لتعزيز التنمية الإنسانية الشاملة. وقال إن مجلس أمريكا اللاتينية، في ذلك الصدد، اعترف بالأهمية الخاصة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وأوصى بأن تقوم المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغيرها من الوكالات، بتعزيز التحضير لموقف إقليمي في مؤتمر القمة.

١١ - ومضى قائلا إن تعزيز الرخاء الاجتماعي والتنمية في جميع جوانبها يجعل من الضروري تحديد دور الدولة وتعزيزه، وكفالة أكثر قدر ممكن من المشاركة الشعبية، وتعزيز إيجاد بيئة دولية تفضي إلى حل شامل لمشاكل التنمية. وقال إن السياسات التوزيعية والاجتماعية عموما ينبغي أن تشكل مكونا أساسيا في برنامج التنمية وينبغي أن تنسجم، في إطار نهج متكامل، مع سياسات الاقتصاد الكلي ومع التعاون الاقتصادي الدولي.

١٢ - وأردف يقول إن إعداد برنامج للتنمية ينبغي أن يرسي أساس نموذج جديد للتنمية. وقال إن هذا البرنامج ينبغي بصورة خاصة أن يقترح نوعا جديدا من العلاقة بين البلدان المصنعة والبلدان النامية وبين الشعوب والأفراد، بناء على المصالح والحاجات المشتركة.

١٣ - السيد سايبر (مراقب سويسرا): قال إن وضع برنامج للتنمية يقدم للمجتمع الدولي فرصة جيدة لتحديد دور منظومة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وقال إنه لن يقدم لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التوجيه اللازم لمعالجة العلاقة بين الفقر والتخلف والأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار والنزاع في العالم إلا مفهوم قائم على أسس سليمة، وعملي، ومتفق عليه عموما، ويستند إلى نهج متكامل منسق وشامل إزاء التنمية.

(السيد سايبر)

١٤ - وأردف قائلا إنه بغية وضع مثل هذا المفهوم، ينبغي السعي إلى إيجاد نهج كمي موجه نحو النمو. وقال إنه ينبغي معالجة الصلات بين مختلف العناصر الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، كالديمقراطية والحكم الصحيح وحقوق الإنسان وحالة البيئة والعدالة الاجتماعية. وقال إنه ينبغي أيضا إجراء تحليل كامل للمسائل التي تتجاوز التعريف الضيق للتنمية، كالتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا.

١٥ - واستأنف يقول إن مجالات توافق الآراء الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، والتي سوف يستمر تطويرها دون شك في المؤتمرات الدولية المقبلة، ستمكن منظومة الأمم المتحدة من تعزيز جهودها الجارية لإعادة تحديد دورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وقال إن وجود رؤية مشتركة، وتحديد أهداف التنمية الإنسانية المستدامة ووضع تحديد واضح لمسؤوليات مختلف الجهات المشتركة في أنشطة التنمية سيوفر أساسا لمزيد من الإصلاحات المؤسسية. وقال إنه ينبغي تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، كما ينبغي تعزيز التعاون الدولي على المستويات العالمي والإقليمي والوطني.

١٦ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة): قال إن حكومة بابوا غينيا الجديدة ما زالت لأكثر من سنة منهمكة في إعداد مبادرة الأمم المتحدة للفرص والمشاركة، التي ستكون أحد المواضيع في برنامج التنمية. وأضاف قائلا إن برنامجا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب أن ينظر في جهود المنظمة المبذولة بغرض تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ وإعلان الجمعية العامة الخاص بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار، كما يجب أن يساعد في إعادة بناء عملية السلم في عدة بلدان تمزقها الحروب. وقال إن وسائط الإعلام ركزت انتباهها على الجهود الدولية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة ولم تُعر اهتماما كافيا لأهمية توفير المأوى للمشردين بفعل الكوارث الطبيعية، أو المهددين بتغير المناخ وارتفاع مستويات سطح البحر. وقال إن على الأمم المتحدة أن تسعى إلى عكس وجهة هذا الاتجاه.

١٧ - واستأنف يقول إن برنامجا للتنمية يجب أن يستفيد من النتائج الإيجابية لجولة أوروغواي وآليات التجارة الدولية الأكثر تحررا، وبيئة أكثر إنصافا بالنسبة لصادرات البلدان النامية، ومزيد من الالتزامات لمعالجة مشاكل التصحر والجفاف وصيد الأسماك بالشباك العائمة والتنمية غير المستدامة وتردي البيئة والفقر وأزمة الديون الخارجية التي تعاني منها افريقيا. واختتم بقوله إن وفده قلق ازاء تردد البلدان المتقدمة النمو في التخفيف من قيود التجارة، لا سيما على المنتجات الزراعية التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني في بلدان نامية مثل بابوا غينيا الجديدة.

١٨ - السيد شونغهايو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يؤيد اقتراحات الأمين العام بصدد وضع نُهُج وموضوعات شاملة يمكن متابعتها في برنامج للتنمية، بما في ذلك التنمية المتركزة على الإنسان والتنمية المستدامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وقال إن من بين طرق تحقيق الحد الأقصى لبرنامج للتنمية تشجيع المجتمع الدولي على دعم قضية التنمية بتعزيز جهود المساعدة الذاتية فيما بين البلدان النامية وزيادة المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. وقال إن برنامجا للتنمية ينبغي في ذلك الصدد أن يركز على مسائل ككفالة الحصول على موارد مالية كافية وتيسير نقل التكنولوجيا.

١٩ - وأضاف قائلا إن إعداد جدول للتنمية يأتي في الوقت المناسب. فنظرا لأن خُمس العالم يعيش في حالة فقر مطلق، ونظرا لخطورة تردي البيئة والنمو السكاني المتفجر، فإن التأكيد على الحاجة إلى برنامج للتنمية ليس فيه مغالاة. وقال إن وجود برنامج للتنمية قد يساعد الأمم المتحدة على استئناف دورها القيادي في مجال التنمية، واضعة بذلك المسائل الاقتصادية والاجتماعية على قدم المساواة مع الشؤون السياسية في البرنامج الدولي.

٢٠ - وأردف يقول إن وفده يأمل في أن يشاهد تنشيطا للتعاون بين بلدان الجنوب، وكذلك بين الشمال والجنوب. وقال إن من المثالي في ذلك الصدد أن يحصل تعاون ثلاثي فيما بين البلدان النامية والبلدان المانحة والمنظمات والبلدان التي تستطيع أن تتقاسم تجاربها وخبرتها في مجال التنمية. واختتم قائلا إن جمهورية كوريا ما زالت دوما تعلق أهمية كبيرة على التعاون العالمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وهي مستعدة لتوسيع أنشطتها مع المجتمع الدولي في مجال المساعدة.

٢١ - السيد رمضان (مصر): قال إنه ينبغي لبرنامج للتنمية، يوضع وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧، أن يشتمل على قائمة شاملة مشروحة للمواضيع والمجالات الفنية التي سيتم تناولها. وقال إن هذا البرنامج ينبغي ألا يكون نصا للتفاوض تقترحه الأمانة العامة، بل أن يتألف من اقتراحات يقدمها الأمين العام لتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية تقدم إلى الدول الأعضاء لتنظر فيها. وقال إن وفده يأمل في أن يتم تقديم برنامج للتنمية خلال الدورة الحالية. واستدرك قائلا إن وفده يرحب بمذكرة الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٨١/٤٧ (A/48/689)، الذي صدر قبل مناقشة اللجنة لهذا البند بقليل.

٢٢ - وأردف يقول إن هناك صلة وثيقة بين النمو والاستقرار والسلم والأمن؛ وإن برنامجا للتنمية ينبغي أن يكون مكملا لـ "برنامج للسلم" كما ينبغي أن يعالج مفهوم مكتسبات السلم. وقال إن فكرة إنشاء صناديق للتنمية تستفيد من مكتسبات السلم التي عرضها الأمين العام في السنة السابقة، ينبغي أن تدرس بتعمق أكبر.

(السيد رمضان، مصر)

٢٣ - وأضاف يقول إن القرار ١٨١/٤٧ يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن برنامج التنمية بالتشاور مع الدول الأعضاء. وقال إنه إذا كان الأمين العام يريد تقديم تقريره في أوائل عام ١٩٩٤، فلا حاجة لأن تعقد الدول الأعضاء مشاورات حكومية دولية بشأن هذه المسألة. واستدرك يقول إنه إذا كان من الضروري إجراء مثل هذه المشاورات فيمكن أن تعقد برعاية رئيس اللجنة الثانية.

٢٤ - السيد سيوغاردا (اندونيسيا): قال إن وفده يتفق اتفاقا تاما مع ما أورده الأمين العام في مذكرته الواردة في الوثيقة A/48/689 ويوافق على البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند.

٢٥ - ومضى قائلا إن السلم والأمن والتنمية هي كل لا يتجزأ وأن هذا المفهوم ينبغي أن يصبح محوريا في برنامج التنمية. لقد تطور مفهوم التنمية لكي يضم الاهتمامات البيئية والسكانية فضلا عن إرساء الديمقراطية والتنمية الاجتماعية، وينبغي أن ينعكس هذا في برنامج التنمية. والمهم أن تكون التنمية المرتكزة على السكان في موضع الصدارة في البرنامج لكي يكون البرنامج تعبيرا عن التركيز الجديد على الانصاف والاستدامة. وقال إنه يستفاد من تجربة اندونيسيا والبلدان الآسيوية الأخرى التي حققت اقتصاداتها نموا سريعا، أن نجاح التنمية يتوقف الى حد كبير على وجود الاستقرار وتعزيزه.

٢٦ - وأضاف قائلا إن عددا كبيرا من تلك القضايا كان بالفعل موضوعا لاتفاقات واستراتيجيات انبثقت عن مختلف المحافل والمؤتمرات التي عقدت على مدى السنوات، وأعرب عن أمله في أن تضيف المؤتمرات القادمة اليها. ومع ذلك فإن من الضروري بالنسبة للبرنامج تحديد الأسباب وراء عدم التنفيذ التام لعدد كبير للغاية من تلك الالتزامات والاتفاقات. فلكي يكون البرنامج قابلا للتطبيق، ينبغي ألا يتناول الاصلاح الداخلي فحسب بل يجب أيضا أن يسعى الى إرساء الديمقراطية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وينبغي إيلاء أولوية عالية للدور الرئيسي الذي يقع على عاتق الأمم المتحدة في ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وسوف يسهم اعتماد برناج شامل وعملي للتنمية اسهاما كبيرا في بلوغ هذه الغاية.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه ينبغي أن يتضمن البرنامج قضايا التنمية على اتساعها وأن يكون موجها نحو العمل ويهدف الى ضمان مشاركة جميع الدول والشعوب بصورة منصفة في تشكيل وادارة الشؤون الاقتصادية العالمية. وينبغي أن يمثل مجموعة من المبادئ التوجيهية وأن يوفر برنامج عمل للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

٢٨ - السيد عمر (باكستان): قال إن برنامج التنمية سيكمل "خطة السلم" عن طريق التصدي لمسألة عدم الأمان الناجم عن الحرمان والفقر. فمنذ عام ١٩٤٥، ساد توافق في الآراء في مجال التنمية الدولية يتلخص في أنه يجب مساعدة البلدان النامية في تحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تمكينها من الحصول على التمويل والوصول الى الأسواق ونقل التكنولوجيا والمهارات الضرورية. ولكن مع الأسف تراجع العالم الصناعي عن هذا النهج واتجه الى التعاون بين الشمال والجنوب. ويبدو أن رأس المال يركز الآن اقتصاديا وسياسيا على الاقتصادات في مرحلة التحول على حساب البلدان النامية. لقد تبخر الأمل في أن يؤدي ظهور مشاكل عالمية مثل التهديد الذي يحيق بالبيئة والانفجار السكاني الى بعث احساس جديد بالتضامن الدولي. لقد حان الوقت لبناء توافق جديد في الآراء في مجال التنمية يستفيد من انهيار الحواجز الايديولوجية لصالح نشوء اقتصاد عالمي مترابط بصورة حقيقية. ولقد وفرت التكنولوجيا الحديثة اجابات جديدة لمشاكل الفقر والتخلف والتلوث والتنظيم الاجتماعي.

٢٩ - وأضاف قائلا إن المناقشات الدائرة بشأن برنامج التنمية تتيح فرصة لصياغة توافق جديد في الآراء. ويمكن أن تتمثل عناصره الرئيسية فيما يلي: التوصل الى اتفاق لإقامة اقتصاد عالمي يستند الى مبدأ الميزة التنافسية مما يؤدي الى إدخال البلدان النامية بالتدريج في نظام التجارة العالمية والتمويل العالمي؛ والاعتراف بأن تحقيق التنمية دون تحقيق نمو لا يمكن أن يحقق أهداف التحول الاجتماعي الذي لا غنى عنه لتحقيق تنمية محورها البشر؛ والتوصل الى اتفاق لوضع نظام غير تمييزي للتجارة العالمية مبني على تكافؤ الفرص لجميع الدول؛ ووضع ترتيبات تمويلية تكفل توزيع الموارد الدولية بين جميع البلدان بصورة أكثر انصافا؛ وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيات وتطبيقها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وأخيرا، الوفاء بالالتزامات العالمية المتعهد بها في مؤتمر الأرض وفي أماكن أخرى بشأن قضايا التنمية والانتاج والتجارة والتنمية الاجتماعية والسكان. وعلاوة على ذلك، يجب تحديد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في صياغة برنامج التنمية وفي تنسيق وتوافق الاجراءات اللازمة لتحقيق أهدافه.

٣٠ - السيد بوشر (البنك الدولي): قال إنه سيجري تعميم بيان أكثر تفصيلا على أعضاء اللجنة يتضمن آراء البنك فيما يتعلق ببرنامج التنمية. ويقر البنك الدولي رأي الأمين العام في أن البرنامج ينبغي ألا يحاول وضع مخطط جديد للاقتصاد الكلي يطبق على الاقتصاد العالمي. إن من شأن صياغة برنامج للتنمية من أجل القرن الحادي والعشرين أن يركز الاهتمام على بحث أسئلة مثل الأسباب وراء التنوع الكبير في تجارب البلدان والتدابير التي يمكن أن يتبعها المجتمع الدولي لحفز التنمية وتقليل الفقر. وتثير تجربة الخمسين سنة الماضية عددا من القضايا الرئيسية التي ينبغي أن يتناولها البرنامج ومن بينها تطور دور الدولة؛ وزيادة التركيز على التنمية البشرية؛ وتدعيم الاصلاحات المؤسسية لاسيما على الصعيد المحلي؛ وتأمين قاعدة الاقتصاد الكلي لضمان انخفاض العجز المالي والتضخم.

(السيد بوشر)

٣١ - ومضى قائلا إن برنامج التنمية يجب أن يعكس تقاسم المسؤولية بين جميع الدول ويبرز الدور الداعم الذي يجب أن يقوم به النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن تنظر البلدان الصناعية في الأثر الذي تخلفه سياساتها للاقتصاد الكلي على البلدان النامية وتتخذ إجراءات محددة لتعويض أي آثار ضارة. وينصب الدور الأساسي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة على تعزيز قدرة البلدان النامية على ادارة عملية التنمية المستدامة والتعجيل بها. ويؤيد البنك الدولي الاصلاحات الجارية والمخططة على الصعيدين الحكومي الدولي والمشترك بين الوكالات، الرامية إلى تعزيز فعالية المساعدة المتعددة الأطراف.

٣٢ - ومضى قائلا إن البنك ذاته اتخذ عددا من التدابير الجديدة الهامة التي تهدف إلى تبسيط هيكله التنظيمي لكي يركز على تنمية القطاع الخاص والتنمية المستدامة وتنمية الموارد البشرية؛ وتدعيم تنفيذ المشاريع وتعزيز المشاركة على المستوى الشعبي عن طريق المنظمات غير الحكومية؛ وتزويد الجماهير بنطاق واسع من المعلومات التقنية والسياسات والوثائق؛ وإنشاء فريق مستقل للتفتيش للمساعدة في ضمان التزام العمليات التي يقوم بها البنك التزاما صارما بسياساته وإجراءاته التنفيذية.

٣٣ - السيد سينو لولي (فيجي) قال إن وفده يوافق موافقة تامة على البيان الذي أدلى به في الجلسة ٤٣ ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويؤيد أيضا النهج والمواضيع الشاملة التي حددها الأمين العام في مذكرته. وأضاف إن برنامج التنمية ينبغي أن يكون بداية للعملية؛ وفي هذا الصدد، أعرب عن تأييده للإجراء الذي اقترح ممثل البرازيل اتباعه في الجلسة ٤٣. وينبغي أن يأخذ البرنامج أيضا في الحسبان نتيجة المؤتمرات القادمة للسكان والمرأة والتنمية الاجتماعية والدول النامية الجزرية الصغيرة. ويعد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة مهما على وجه خاص لأن تلك البلدان تفتقر إلى القوة اللازمة للتأثير على القرارات التي لها تأثير خطير على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

٣٤ - وأضاف قائلا إن وفده يوافق على أن برنامج التنمية يجب أن يتفادى ازدواج الجهود وأن يتيح فرصة ممتازة للأمم المتحدة لإلقاء نظرة جديدة على التعاون الدولي. ويجب على المنظمة كذلك أن تبحث عن السبل والوسائل التي تتيح تعزيز قيام عمليات مشاركة جديدة مع مختلف المجموعات، ومن بينها المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وينبغي أن تنعكس في البرنامج أيضا مبادرة الأمم المتحدة عن الفرص والمشاركة، التي نظرت فيها الجمعية العامة في دورتها الحالية.

٣٥ - السيد دوبشك (سلوفاكيا) رحب بتجدد الحوار عن تدعيم التعاون الاقتصادي الدولي في مجال التنمية عن طريق المشاركة، وقال إنه يأمل في أن يؤدي إشراك الاقتصادات التي في مرحلة التحول في هذا الحوار إلى تحقيق الفائدة للمجتمع العالمي ككل. وعلى الرغم من أن سلوفاكيا تواجه عددا كبيرا من الصعوبات في مرحلة التحول التي تمر بها، فإن وفده يعي تماما احتياجات البلدان النامية من الموارد الاقتصادية والبشرية. وتتعاون سلوفاكيا مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، ويوجد ما يزيد على ٥٠٠ ١ طالب من البلدان النامية يدرسون في سلوفاكيا.

٣٦ - وأضاف قائلا إن برنامج التنمية ينبغي أن يدعم إقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويستحق تحرير التجارة دعما مؤزرا من المجتمع الدولي، فهو أمر أساسي لتحقيق الاصلاحات الاقتصادية والتجارية في البلدان النامية والبلدان التي تمر إقتصاداتها بمرحلة تحول.

٣٧ - السيد ألو (النيجر) وافق على البيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن النهج التقليدية للتنمية قد فشلت في إحداث تحول في البلدان الفقيرة والبلدان التي تعاني من المشاكل الناجمة عن حالات النزاع السابقة وفقا لما أوضحته مذكرة الأمين العام. وينبغي أن يوفر البرنامج الذي تتم صياغته فرصة لتقييم التعاون الدولي والنظر في الانجازات المتحققة في ميادين مثل البيئة والتعليم والصحة وتنمية الموارد البشرية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن برنامج التنمية يجب أن يحدد الأولويات وفقا للحالات الخاصة المتعلقة بكل مجموعة من الدول. ويجب أن يأخذ في الحسبان استراتيجيات تعبئة الموارد البشرية والمالية؛ وفي هذا الصدد، من المهم أن تحصل أقل البلدان نموا على اهتمام خاص عن طريق برامج أنشط للطوارئ. ولكي يكون البرنامج واقعيا يجب ألا يكون شديد الطموح أو شديد التواضع ويجب أن تؤدي صياغة البرنامج إلى تدعيم دور الأمم المتحدة لا سيما في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٣٩ - السيد أولا نيان (مراقب عن منظمة الوحدة الافريقية): قال إن النمو الاقتصادي السريع حدث أساسا في البلدان الصناعية المتقدمة النمو بسبب المميزات التكنولوجية والتجارية التي تتمتع بها. واتجهت تحويلات رأس المال إلى الدوران فيما بين البلدان المتقدمة النمو بينما انخفضت تدفقات المعونة إلى البلدان النامية نتيجة لتضاؤل المعونة، بل ويمكن أن تزداد الحالة سوءا لأن الدين الأجنبي الذي تعاني منه عدد كبير من البلدان النامية لم يقوض نموها فحسب بل أدى أيضا إلى هروب رأس المال.

(السيد أولا نيان)

٤٠ - وكذلك ينبغي أن يتصدى برنامج التنمية لتعزيز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وبناء المؤسسات ورفع مستويات المعيشة في البلدان النامية. وينبغي أن تتناول الاستراتيجيات الواردة في البرنامج سبع قضايا رئيسية على الأصعدة القومية والإقليمية والدولية دون المساس بحالات الطوارئ التي تنجم عن النزاعات والحروب والكوارث الطبيعية. والقضايا السبع هي: الإصلاح الاقتصادي؛ وإقامة نظم ديمقراطية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والتعاون بين الجنوب والجنوب؛ ونقل التكنولوجيا؛ وتحويلات رأس المال؛ والتجارة الدولية مع التركيز على السلع الأساسية.

٤١ - وأضاف قائلا إن برنامج التنمية ينبغي أن يدعم دور الأمم المتحدة في مجالي التمويل والتجارة العالميين وينبغي أن تعزز فعالية المؤسسات المالية والتجارية الدولية القائمة عن طريق زيادة التعددية وإرساء الديمقراطية والمساءلة.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

مشروع قرار عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري (A/C.2/48/L.17)

مشروع قرار عن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني (A/C.2/48/L.18)

٤٢ - السيد أحمية (الجزائر): عرض مشروع القرارين، وقال إنه اقترحت بعض التعديلات على نص مشروع القرار A/C.2/48/L.17، وأعرب عن أمله في أن يؤدي إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية إلى التوصل إلى نص مقبول من معظم الوفود.

٤٣ - وأشار إلى أن مشروع القرار A/C.2/48/L.18 قد أعد في ضوء أحدث التطورات في عملية السلم التي من شأنها أن تؤدي إلى إقامة كيان فلسطيني بعد فترة قصيرة. وأعرب عن أمله في اعتماده بتوافق الآراء.

٤٤ - السيد أمزيان (المغرب): قال إن وفده لم يتلق بعد تعليمات من السلطات المغربية؛ ولذلك فإنه لم ينضم بعد إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.17.

٤٥ - الرئيس: أعلن أن إندونيسيا قد انضمت إلى مقدمي مشروعي القرارين.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (تابع)
مشروع قرار عن السنة الدولية للقضاء على الفقر (A/C.2/48/L.60)
مشروع قرار عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية (A/C.2/48/L.61)

٤٦ - السيد جاراميلو (كولومبيا): عرض مشروعي القرارين باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٧ - اعتمد مشروعا القرارين A/C.2/48/L.60 و A/C.2/48/L.61.

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)
(أ) التجارة والتنمية (تابع)

مشروع قرار عن تعزيز المنظمات الدولية في مجال التجارة المتعددة الأطراف (A/C.2/48/L.13 و L.55)

٤٨ - السيد أريانو (المكسيك)، نائب الرئيس، عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.55 الذي قدم بناء على المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.13.

٤٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.55.

٥٠ - قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.13 بسحبه.

مشروعا قرارين عن التجارة والتنمية (A/C.2/48/L.15 و L.57)

٥١ - السيد أريانو (المكسيك)، نائب الرئيس، عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.57 الذي قدمه بناء على المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.15. وحث على عرض القرار على الجمعية العامة بأسرع ما يمكن لأن اعتماده في الوقت المناسب سيؤثر على نجاح دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية.

٥٢ - السيد جافور (سنغافورة): قال إن نص مشروع القرار بصيغته المعممة لا يعكس في كل أجزائه توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المشاورات غير الرسمية. واسترعى الانتباه إلى عدد من التغييرات التي يتعين إدخالها في تحرير النص، وأشار إلى تنقيح في السطر الأول من الفقرة الخامسة عشرة من ديباجة مشروع القرار. وفي نص الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار يتعلقان بالصياغة الانكليزية.

٥٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.57 بصيغته المنقحة شفويا.

٥٤ - وقام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.57 بسحبه.

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)
مشروعا قرارين عن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (A/C.2/48/L.7 و L.54)

٥٥ - السيد أريانو (المكسيك): نائب الرئيس، عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.54 الذي قدمه بناء على المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/47/L.7.

٥٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.54.

٥٧ - قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.7 بسحبه.

(و) التصحر والجفاف (تابع)
مشروعا قرارين عن الجفاف والتصحر (A/C.2/48/L.45 و L.66)

٥٨ - السيد أريانو (المكسيك): نائب الرئيس، عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.66 الذي قدمه بناء على المشاورات غير الرسمية المعقودة بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.45، وأوصى اللجنة بأن تعتمده. وتقرر أثناء المشاورات أن تحذف من الفقرة ٥ عبارة "المتضررين" من السطر الأول وأن تدرج عبارة "المتضررة" بعد عبارة "على الصعد دون الإقليمية".

٥٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.66 بصيغته المنقحة شفويا.

٦٠ - قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.45 بسحبه.

(ي) دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)
مشروع قرار عن دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/C.2/48/L.6/Rev.1).

٦١ - السيد لويدج (استونيا): أعلن انضمام الوفود التالية إلى مقدمي مشروع القرار: اسبانيا وألبانيا وألمانيا وأيرلندا وايسلندا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدانمرك وسلوفينيا والسويد وفرنسا وفنلندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج وهنغاريا وهولندا واليابان واليونان.

٦٢ - السيد ريزانسكي (بولندا): نائب الرئيس، استرعى الانتباه إلى عدد من التغييرات في الصياغة التي أدخلت على الفقرة ١ أثناء المشاورات غير الرسمية.

٦٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.6/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية (تابع)

(أ) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (تابع)

(ب) تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

مشروع قرار عن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (A/C.2/48/L.10)

٦٤ - السيد ريزينسكي (بولندا) نائب الرئيس: استرعى الانتباه إلى عدد من التغييرات التي أدخلت على مشروع القرار أثناء المشاورات غير الرسمية. ففي الفقرة ٢، تحذف كلمة "الحاسمة" وتضاف عبارة "في حينه" بعد كلمة "الكامل". وفي الفقرة ٥، يستعاض عن عبارة "القيود في سبيل تنفيذ" بعبارة "الصعوبات التي تواجه تنفيذ"، وتدرج عبارة "من جانب الدول الأعضاء" بعد كلمة "التدابير".

٦٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.10 بصيغته المنقحة شفويا.

٦٦ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ٩٥ من جدول الأعمال.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (تابع)

مشروع قرار عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/C.2/48/L.11/Rev.1).

٦٧ - السيد أريانو (المكسيك) نائب الرئيس: أكد أهمية المؤتمر القادم وحث اللجنة على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وأعلن انضمام الاتحاد الروسي وبليز ومالطة الى مقدمي مشروع القرار.

٦٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.11/Rev.1.

٦٩ - السيدة حسن (مصر): قالت إن ضخامة عدد مقدمي مشروع القرار تعكس الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على قضايا السكان في سياق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وأعربت عن أملها في أن تهتدي الوفود في مفاوضاتها بشأن الوثائق النهائية للمؤتمر بروح حسن النية التي سادت أثناء المشاورات.

مقرر بشأن تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن دورتها الثانية

٧٠ - الرئيس: اقترح أن توصي اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بمذكرة الأمين العام عن تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن دورتها الثانية (A/48/492).

٧١ - وقد تقرر ذلك.

٧٢ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ٩٦ من جدول الأعمال.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

مشروع قرار عن تقديم المساعدة إلى اليمن (A/C.2/48/L.29)

٧٣ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: أعلن انضمام عمان والولايات المتحدة الأمريكية إلى مقدمي مشروع القرار.

٧٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.29.

مشروع مقرر عن المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته (A/C.2/48/L.30)

٧٥ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: تكلم عن المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع المقرر وأوصى اللجنة باعتماده.

٧٦ - اعتمد مشروع المقرر A/C.2/48/L.30.

مشروعا قرارين عن تقديم المساعدة الدولية إلى سيراليون (A/C.2/48/L.31 و L.64)

٧٧ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.64 الذي قدمه هو بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.31، وأوصى باعتماده.

٧٨ - السيد بيدروسو (كوبا): أعرب عن تأييد وفده لمشروع القرار A/C.2/48/L.64.

٧٩ - السيد بنغالي (سيراليون): أعلن انضمام بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفيس وسنغافورة وغرينادا وغيانا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.31.

٨٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.64.

٨١ - وسحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.31 مشروعهم.

مشروعا قرارين عن تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها (A/C.2/48/L.32 و L.63)

٨٢ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.63 الذي قدمه هو بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.32، وأوصى باعتماده.

٨٣ - السيد سيلي (ليبريا): أعلن أن غيانا والولايات المتحدة الأمريكية قد انضمتا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.32.

٨٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.63.

٨٥ - وسحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.32 مشروعهم.

مشروع قرار عن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي (A/C.2/48/L.33)

٨٦ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: قال إن الفقرة الخامسة من ديباجة المشروع قد عدلت أثناء المشاورات غير الرسمية ليكون نصها كما يلي: "وإذ تلاحظ الحالة الاقتصادية الحرجة في جيبوتي بسبب توقف عدد من المشاريع الانمائية ذات الأولوية نتيجة ...". كما عدلت الفقرة ٦ ليكون نصها: "تطلب أيضا إلى الأمين العام إعداد دراسة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في وقت يسمح ...". وأوصى باعتماد مشروع القرار.

٨٧ - السيد الصباح (الكويت) و السيد ليمون (سورينام): أعلنا رغبة وفديهما في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

٨٨ - السيد محمد (السودان): أشار إلى أنه حيث أن الجزائر تقدم مشروع القرار باسم الدول الافريقية، فليس من الضروري إدراج جيبوتي بصورة مستقلة في قائمة مقدمي المشروع.

٨٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.33 بصيغته المنقحة شفويا.

مشروعا قرارين عن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى (A/C.2/48/L.42 و L.65)

٩٠ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.65 الذي قدمه هو بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.42. وأشار الى التغييرات المتفق عليها في صياغة الفقرتين ٣ و ٦ من النص الجديد، وأوصى باعتماد المشروع.

٩١ - السيد كارميتشال (كندا) و السيد كانتيني (ايطاليا) و السيد أكا (بيرو) و السيد غونزالس (شيلي): أعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار A/C.2/48/L.65.

٩٢ - السيد فرناندز - بيتا (أسبانيا) و السيد أورتيز غانداريلس (بوليفيا): قالا إنهما يرغبان في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.42 ويؤيدان مشروع القرار A/C.2/48/L.65.

٩٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.65 بصيغته المنقحة شفويا.

٩٤ - وسحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.42 مشروعهم.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (تابع)
مشروع قرار عن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا (A/C.2/48/L.36)

٩٥ - السيد ريزينسكي (بولندا) نائب الرئيس: قال إن المشاورات التي جرت بشأن مشروع القرار كانت مثمرة وأشار إلى أنه تم الاتفاق على الاستعاضة عن كلمة "الأعضاء" في الفقرة ٣ بكلمة "جميع". وعلاوة على ذلك انضمت ايطاليا وغيانا ومقدونيا وسورينام إلى مقدمي مشروع القرار.

٩٦ - اعتمد مشروع القرار (A/C.2/48/L.36).

٩٧ - السيد كريستوفوليس (اليونان): أشار إلى ما أعلنه ممثل بولندا من أن ما تسمى "مقدونيا" قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.2/48/L.36 فقال إن قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) قد نص على أن يشار بصفة مؤقتة الى هذه الدولة لجميع الأغراض داخل الأمم المتحدة بوصفها "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة" لحين تسوية الخلاف الناشئ على اسم الدولة.

٩٨ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه على الرغم من أن المشار إليه هو "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة"، فإن اسم بلده فعلا هو "جمهورية مقدونيا". وما قاله ممثل بولندا صحيح.

٩٩ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (تابع)
مشروع قرار عن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور (A/C.2/48/L.43)

١٠٠ - السيد ريزينسكي (بولندا) نائب الرئيس: أعلن أن الاتحاد الروسي واسبانيا وبوليفيا وجامايكا وسورينام وشيلي وكولومبيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. ثم أشار إلى إدخال عدد من التنقيحات المتفق عليها على النص. فينبغي أن يكون نص الفقرة الثانية من الديباجة كما يلي: "وقد درست تقارير الأمين العام عن تقديم المساعدة لتعمير وتنمية السلفادور[١] وتقرير الأمين العام اللاحق عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور"[٢] وينبغي إدراج حاشية جديدة رقم[٢] في نهاية الصفحة الأولى نصها: "(٢) S/26790". وفي الفقرة ٢ يستعاض عن كلمة "المساهمة" بكلمة "المتعاونة"، بينما تحذف من الفقرة ٧ عبارة "بالشكل المناسب والقدر اللازم".

١٠١ - ودعا اللجنة إلى اعتماد مشروع القرار بدون تصويت.

١٠٢ - السيد هايلوك (بليز) والسيد بيير (غيانا): أعربا عن رغبتهما في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

١٠٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.43 بصيغته المنقحة شفويا.

١٠٤ - الرئيس: قال إن اللجنة اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٢ من جدول الأعمال.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: التعاون والمساعدة الدوليان لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها (تابع)

مشروع قرار عن التعاون والمساعدة الدوليين لتخفيف حدة آثار الحرب في كرواتيا وتيسير إنعاشها (A/C.2/48/L.26)

١٠٥ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: أعلن أن تركيا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار وأن تحذف تونس من قائمة مقدمي مشروع القرار. وأوصى باعتماد مشروع القرار دون تصويت.

١٠٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.26.

١٠٧ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٣ من جدول الأعمال.

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنمية الموارد البشرية (تابع)

مشروع قرار عن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/C.2/48/L.9 و L.56)

١٠٨ - السيد أريانو (المكسيك)، نائب الرئيس: عرض مشروع القرار A/C.2/48/L.9 الذي قدمه هو بناء على المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.9. ويعكس مشروع القرار الجديد توافقا في الآراء، واتفق على الاستعاضة عن كلمة "مفهوم" الواردة في الفقرة ٩ بكلمة "تعريف".

١٠٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.56 بصيغة المنقحة شفويا.

١١٠ - وسحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/48/L.9 مشروعهم.

١١١ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٤ من جدول الأعمال.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها (تابع)

مشروع قرار عن تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبل وتخفيفها وتقليلها (A/C.2/48/L.19)

١١٢ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: قال لقد أجريت مشاورات ناجحة بشأن مشروع القرار ولفت الانتباه إلى عدد من التغييرات التي أدخلت على النص. فينبغي أن يكون نص الفقرة الأولى من الديباجة كما يلي: "إذ تؤكد من جديد قراريها ١٩٠/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٥٠/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١". وينبغي أن تشير الفقرة الثالثة من الديباجة إلى "قراريها ١٩٠/٤٥ و ١٥٠/٤٦". وفي الفقرة الرابعة من الديباجة ينبغي أن تدرج عبارة "وبصفة خاصة لجنة الاتحادات الأوروبية" بعد عبارة "والمنظمات الأخرى".

١١٣ - وفي الفقرة ١ يستعاض عن عبارة "الأنشطة المتصلة بمتابعة قراراتها "بعبارة لجهوده الرامية الى تنفيذ قراراتها". وفي الفقرة ٢ تدرج عبارة "الأمم المتحدة كحفاز، قائم" قبل عبارة "آليات التنسيق".

١١٤ - وأوصى باعتماد مشروع القرار دون تصويت.

١١٥ - السيد موجوخوف (بيلاروس): أعلن أن ارمينيا واسرائيل والبرازيل وبروني دار السلام وبلغاريا وبنن وبولندا وتايلند وتونس وجورجيا وسلوفينيا وغينيا - بيساو وكوبا ولاتفيا والمكسيك قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار.

١١٦ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.19 بصيغته المنقحة شفويا.

١١٧ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال.

البند ١٦٩ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (تابع)
مشروع قرار عن تقديم المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (A/C.2/48/L.27)

١١٨ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: قال إن المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار كانت ناجحة وأوصى باعتماد مشروع القرار. وأشار أنه اتفق على ادراج عبارة "وتدعو الأجهزة المختصة والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة" بعد عبارة "جميع الدول" في الفقرة ٤. وفي الفقرة ٥، يستعاض عن الفاصلة المنقوطة بفاصلة تتبعها العبارة التالية: "وكذلك يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين". وتحذف بذلك الفقرة ٦.

١١٩ - السيد رياشيف (بلغاريا): قال إن المانيا وقبرص والمملكة المتحدة وهولندا واليونان قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار.

١٢٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.27 بصيغته المنقحة شفويا.

١٢١ - الرئيس: قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٦٩ من جدول الأعمال .

البند ١٧١ من جدول الأعمال: تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (تابع)
مشروع قرارا عن تقديم مساعدة طارئة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا (A/C.2/48/L.35)

١٢٢ - السيد ريزينسكي (بولندا)، نائب الرئيس: قال لقد اتفق أثناء المشاورات غير الرسمية على أنه في كل موضع تظهر فيه في نص مشروع القرار عبارة "الانعاش الاجتماعي والاقتصادي" ينبغي أن يستعاض عنها بعبارة "الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي". وينبغي أن تدرج فقرة سابعة في ديباجة المشروع نصها: "وإذ تلاحظ التدفق الذي حدث على نطاق ضخم مؤخرا للاجئين من بوروندي الى رواندا". وفي الفقرات ٢ و ٤ و ٥ ينبغي أن يستعاض عن عبارة "الدول الأعضاء" بعبارة "جميع الدول". وينبغي أن يستعاض عن كلمة "تحقيق" في الفقرة ٥ بكلمة "إكمال".

١٢٣ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/48/L.35 بصيغته المنقحة شفويا.

١٢٤ - الرئيس: أعلن أن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ١٧١ من جدول الأعمال .

البند ٩٨ من جدول الأعمال: العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)
مشروع قرار عن العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (A/C.2/48/L.24)

١٢٥ - السيد كانتيني (ايطاليا): أعلن أن وفده انضم الى مقدمي مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٥